أمن الطاقة الصيني في ضوء التحولات العالمية : دراسة مستقبلية

أ.م.د عمر هاشم ذنون

جمهورية العراق–جامعة الموصل–كلية العلوم السياسية–فرع العلاقات الدولية

البريد الإلكتروني Email : omarhsh83@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: امن الطاقة – التحولات العالمية – عقد اللؤلؤ – مبادرة الحزام والطريق.

كيفية اقتباس البحث

ذنون، عمر هاشم ، أمن الطاقة الصيني في ضوء التحولات العالمية : دراسة مستقبلية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

China's Energy Security In Light Of Global Transformations A Prospective Study

Assist. Prof. Dr. Omar Hashim Thanoon
Republic of Iraq - University of Mosul - College of Political Science - Department of International Relations

Keywords : Energy Security; Global Transformations; String of Pearls Strategy; Belt and Road Initiative.

How To Cite This Article
Thanoon, Omar Hashim , China's Energy Security In Light Of Global TransformationsA Prospective Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The concept of energy security has emerged as one of the most prominent security concepts that crystallized clearly in the post–Cold War era, amid the profound transformations witnessed by the international system. Security is no longer confined to its traditional military dimensions; rather, it has expanded to encompass economic, environmental, and human dimensions. Today, energy resources have acquired increasing importance for major industrial powers, as they constitute a decisive factor in achieving economic stability and ensuring national security.The significance of this study stems from the fact that China is undergoing a pivotal phase in its ascent as a major international power, where energy security represents one of the most critical strategic challenges it faces in light of rapid global transformations, volatility in energy markets, and the intensification of geopolitical competition. The study assumes that energy security constitutes a fundamental pillar of China's national security and a key determinant in shaping its political and economic policies in the twenty-first century. This has been reflected in the prioritization of the energy sector within China's grand strategies and international initiatives, most notably the Belt and Road Initiative. The study addresses China's

energy security through five main axes, examining the Chinese strategic perception of the concept of energy security, its core foundations, strategies for securing supply routes, as well as analyzing the role of energy within China's cross-border initiatives and exploring their future prospects in light of global transformations.

الملخص

أصبح مفهوم أمن الطاقة من أبرز المفاهيم الأمنية التي تبلورت بوضوح في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في ظل التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي، حيث لم يعد الأمن مقتصراً على أبعاده العسكرية التقليدية، بل اتسع ليشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والإنسانية. وتكتسب مصادر الطاقة اليوم أهمية متزايدة لدى القوى الصناعية الكبرى، بوصفها عنصراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان الأمن القومي. تنبع أهمية هذا البحث من كون الصين تمرّ بمرحلة مفصلية في مسار صعودها كقوة دولية كبرى، إذ يُعدّ أمن الطاقة أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجهها في ظل التحولات العالمية المتسارعة، وتقلبات أسواق الطاقة، وتصاعد التنافس الجيوسياسي. ويفترض البحث أن أمن الطاقة يمثل ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي الصيني، ومرتكزاً رئيساً في صياغة سياساتها السياسية والاقتصادية خلال القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي انعكس في منح قطاع الطاقة أولوية متقدمة ضمن استراتيجياتها الكبرى ومبادراتها الدولية، ولاسيما مبادرة الحزام والطريق. يعالج البحث موضوع أمن الطاقة الصيني من خلال خمسة محاور رئيسة، تتناول المدرك الاستراتيجي الصيني لمفهوم أمن الطاقة، ومرتكزاته الأساسية، واستراتيجيات تأمين طرق الإمداد، فضلاً عن تحليل مكانة الطاقة في المبادرات الصينية العابرة للحدود، واستشراف آفاقها المستقبلية في ضوء التحولات العالمية. جاءت الهيكلية موزعة في خمسة محاور رئيسة تسبقها مقدمة وتليها خاتمة. يتناول المحور الأول مفهوم أمن الطاقة في المدرك الاستراتيجي الصيني، بينما يخصص المحور الثاني تناول مرتكزات أمن الطاقة الصيني. وبحث المحور الثالث في استراتيجية عقد اللؤلؤ بوصفها إحدى أدوات الصين لتعزيز أمن الطاقة. أما المحور الرابع فيتوقف عند مكانة الطاقة داخل مبادرة الحزام والطريق. ويختتم المحور الخامس باستشراف الآفاق المستقبلية لمكانة الطاقة في الاستراتيجية الصينية.

المقدمة

تشهد الساحة الدولية تحولات عميقة مست مختلف جوانب النظام العالمي، من إعادة تشكيل موازين القوى، إلى تغير أنماط الطلب والعرض في أسواق الطاقة، وصولاً إلى بروز قضايا الأمن الاقتصادي والتكنولوجي بوصفها عناصر فاعلة في هندسة العلاقات الدولية. وفي خضم هذا المشهد المتغير، يبرز أمن الطاقة بوصفه أحد أهم المرتكزات التي تسعى الدول الكبرى إلى

تحصينها، ولا سيما الصين التي تعتمد في نموها الصناعي والتجاري المتنامي على تدفقات مستقرة للطاقة عبر مسارات آمنة. وبذلك أصبح أمن الطاقة جزءاً لا ينفصل عن الحسابات الاستراتيجية الصينية، وعن رؤيتها لموقعها المستقبلي في النظام الدولي لا سيما بعد احتدام المنافسة العالمية، واتساع نطاق المبادرات الصينية العابرة للأقاليم، واستمرار التحديات المرتبطة بممرات النقل البحرية والبرية، كلها عوامل دفعت الصين إلى إعادة النظر في مقاربتها لأمن الطاقة. فالمسألة لم تعد مقتصرة على تأمين الإمدادات فحسب، بل باتت جزءاً من مشروع صيني أشمل يسعى إلى إعادة بناء شبكات اقتصادات الطاقة، وترسيخ وجود طويل الأمد في مناطق الإنتاج والعبور والاستهلاك.

أهمية البحث : تنبع أهمية موضوع البحث من كونه تتناول أحد أكثر الموضوعات حساسية في السياسة الخارجية الصينية، ويكشف عن الروابط بين أمن الطاقة والتحولات العالمية، ولا سيما تلك المرتبطة بإعادة اصطفاف القوى الكبرى وتزايد المنافسة على الموارد الاستراتيجية. كما يكتسب البحث أهميته من كون النتائج المتوقعة لأمن الطاقة الصيني ستنعكس بصورة مباشرة على مستقبل الاقتصاد العالمي ومسارات التجارة الدولية.

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: كيف تسعى الصين إلى إعادة صياغة أمنها الطاقوي في ضوء التحولات العالمية المتسارعة، وما الآثار الاستراتيجية لهذه المقاربة على مكانتها المستقبلية في النظام الدولي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الصين تعمل على بناء نموذج جديد لأمن الطاقة يعتمد على تنويع مصادر الإمداد، وتحسين أمن الممرات البحرية والبرية، ودمج الطاقة في مشاريعها الجيو–اقتصادية الكبرى، بما يجعلها أقل تعرضاً لتهديدات البيئة الدولية المتقلبة وأكثر قدرة على المناورة الاستراتيجية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل كيفية تشكل الرؤية الصينية لأمن الطاقة، وتحديد مرتكزاتها، واستجلاء الأدوات التي توظفها الصين لتعزيز موقعها الطاقوي، فضلاً عن استشراف آفاق هذا الأمن في ظل التحولات العالمية المقبلة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي–الاستشرافي، عبر تناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بأمن الطاقة، وتحليل عناصر المقاربة الصينية وفق سياقها الاستراتيجي، ثم استشراف الاتجاهات المستقبلية بالاستفادة من معطيات التحولات العالمية الجارية. كما استند إلى منهج التحليل النظمي لفهم تأثير البيئة الخارجية في صياغة السلوك الطاقوي الصيني.

هيكلية البحث: جاءت الهيكلية موزعة في خمسة محاور رئيسة تسبقها مقدمة وتليها خاتمة. يتناول المحور الأول مفهوم أمن الطاقة في المدرك الاستراتيجي الصيني، بينما يخصص المحور الثاني تناول مرتكزات أمن الطاقة الصيني. وبحث المحور الثالث في استراتيجية عقد اللؤلؤ بوصفها إحدى أدوات الصين لتعزيز أمن الطاقة. أما المحور الرابع فيتوقف عند مكانة الطاقة داخل مبادرة الحزام والطريق. ويختتم المحور الخامس باستشراف الآفاق المستقبلية لمكانة الطاقة في الاستراتيجية الصينية.

المحور الاول / مفهوم أمن الطاقة في المدرك الاستراتيجي الصيني

تُعدّ الطاقة قضية إستراتيجية رئيسة للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي في الصين، لا سيما إذ ما علمنا ان أمن الطاقة مصطلح يستخدم غالباً. ولكن من دون تعريف دقيق له، فبعد تحول الصين في العام ١٩٩٣، إلى مستورد للنفط طرح هذا المصطلح في الحوارات الصينية بشأن الطاقة، وفي دراسة قامت بها بعض الجهات الاقتصادية التابعة لمكتبة بنك المعلومات الصيني بشأن ورود مصطلح "أمن الطاقة" في مختلف الدوريات تبين: أن ذلك المصطلح قد ظهر في (٤١) منشور فقط ما بين العامين (١٩٩٤-١٩٩٩)، وظهر في "١١٥٠" منشور ما بين العامين (٢٠٠٥-٢٠٠٠)، غير ان تكرر استخدام المصطلح لم يرافقه تحديداً واضحاً للمقصود به من طرف المحللين الصينيين[١]،ولا يكاد مفهوم أمن الطاقة الصيني يتباين كثيراً عن ذلك الذي شاع في أدبيات وتصريحات السياسيين، وهو ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة التي يحتاجها النهوض السلمي الاقتصادي والاجتماعي الصيني، واستدامة التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية على البيئة، إذ تركز الصين في الحفاظ على الطاقة والتخطيط، وتحسين التقدم التقني، وكما يبدو فانّ الصين تهتم بجانب الطلب، وأهمية الاكتفاء الذاتي، وتختلف نظرة الصين الى: النفط والغاز كمصدر للطاقة عن غيرها من الدول، وذلك لأنها ما تزال تعتمد على ما نسبته (٦٨%) من مصدر الفحم، كما ان استهلاك الصين للطاقة على المستوى الفردي واطئ، ومع ذلك فإنّ نسبة زيادة الاستهلاك تفوق نسبة زيادة إنتاجها [٢].

إنّ المفهوم الصيني لـ"أمن الطاقة" شهد تغيرات بحسب الاوضاع الداخلية والخارجية، حيث كان مفهوم "أمن الطاقة" الصيني في عهد "ماوتسي تونغ": يقوم على اساس فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك يرجع الى: عاملين **الاول** هو اكتشاف بعض الحقول النفطية "داكينغ" و"لياو" و "شانغلي"، وتلك الحقول منحت الصين فضلاً على الاكتفاء الذاتي القدرة التصديرية على مدار ٣٠ عاماً لكن فيما بعد ادى تطور النمو الاقتصادي السريع في التسعينيات الى تناقص مردودية تلك الحقول الثلاثة التي كانت توفر نصف احتياجات البلد من النفط الخام. **اما العامل الثاني**

الذي اسهم في تعريف "أمن الطاقة" في الصين، فهو التغيير في الاجيال الحاكمة بالقيادة المركزية، حيث يعُتقد ان يكون الجيل الرابع من القادة اكثر بعداً عن القوالب الايديولوجية التي كانت سائدة في السابق، اي من الممكن ان يكونوا اكثر تفتحاً وتأييداً لإصلاحات السوق الموجه. ولكن في الوقت نفسه يبقون اكثر حذراً، وعليه فانّ اختلاف تجارب كل جيل تنعكس على مفهوم وتصور كل منها لأزمة الطاقة، وكيفية التصدي لها [٣] ،لاسيما إذ ما علمنا: إنّ المفهوم الصيني لـ"امن الطاقة" يقع ضمن وجهتي نظر اساسيتين تتمثل بالآتي:

أولاً: المنظور الواقعي : يتجسد من خلال وجود "صراع" لغرض السيطرة على موارد الطاقة الاستراتيجية، وعلى وجه التحديد الموارد النفطية انطلاقاً من ان النفط يُعدّ عنصراً نادراً وثميناً ومرتكزاً في مناطق جيوسياسة "كسلعة مطلوبة"، لذلك يتم استخدامه كسلاح إبتزاز على الساحة الدولية، ومن ذلك يعدّ انصار الاتجاه الواقعي: انّ "أمن الطاقة" جزءً مهماً من امن الدولة القومي، واذا تعرض "أمن الطاقة" الى الخطر يمكن ان يقود الى صِدَام عسكري ما بين الدول، واتساقاً مع ذلك يوصي انصار ذلك الاتجاه الى تنويع مصادر الطاقة التي يتم الاعتماد عليها، وانشاء مخزون احتياطي لمواجهة اي مشكلات او تهديد لأمنها الطاقوي.

ثانياً: المنظور الليبرالي : ظهر الاتجاه الليبرالي في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وقام مفهومه للطاقة وفقاً لهذا الاتجاه على ان زيادة الاكتشافات النفطية واستمرارها يؤدي الى: تعاظم انتاج الدول النفطية خارج إطار منظمة "أوبك" ، وتنوع مصادر الانتاج والبيع لتلك السلعة، فأنها تصبح سلعة عادية وغير استراتيجية، ويترتب على ذلك عدم حتمية التدخل الحكومي الا في حال تعرض الاسواق الى مشكلة تتطلب تدخل وحل او حلول حكومية، وان افضل استراتيجية يمكن ان تتبعها الدولة تكمن في: ازالة كل الموانع والعوائق قُبالة الاستثمارات والتجارة التي تؤثر في وصول الامدادات الطاقوية بشكل عام، والنفطية بشكل خاص[٤] ،ولذلك تتبنى الصين اقترابا لأمن الطاقة يقوم على اساس شقين: لكل منهما استراتيجية مختلفة للتنفيذ، الاول هو: ضمان أمن العرض عن طريق ضمان دخول الطاقة عالمياً، والاستراتيجية الاساسية هي: التوجه صوب الخارج والتنوع، اذ تنظم الصين الطاقة عن طريق مجموعة من الشركات الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها لتأمين الطاقة. اما الشق الآخر، فهو يعتمد على: استراتيجيات داخلية تعتمد على الكفاءة والكفاية في استخدام الطاقة، وتقليل الصِدَمات النفطية الخارجية عن أمن الطاقة الصيني، وبناء مخزون استراتيجي من النفط ،ولذلك تتبنى الصين مفهوماً لأمن الطاقة يتمثل بالآتي: [٥]

١- إتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.

٢- عدم ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي، إنّ الهدف من ذلك التعاون الدولي هو: تحقيق الفائدة المشتركة، وحالة لا غالب ولا مغلوب.

٣- ضرورة ان يكون التعاون في مجال الطاقة متعدد الأوجه وشاملاً ومتعدد الابعاد، ويغطي كل الميادين بما فيها الجوانب التقنية والرأسمالية والمبيعات والنقل[٦]

المحور الثاني/ مرتكزات أمن الطاقة الصيني

تقوم كل دولة بوضع استراتيجية لغرض تقييم وضعها الطاقوي وأهم أولويات وأهداف استراتيجيتها للأمن الطاقوي، وتحديد الآليات والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات المفروضة على أمن الطاقة، وكذلك تعزيز أمن الدولة الطاقوي، وان الصين تبحث عن استراتيجية لأمن الطاقة تمكن صناع القرار في دولتهم من تقييم دقيق لإمكانياتهم الطاقوية المتاحة، ووضع قائمة بالمخاطر التي يمكن ان تؤثر سلباً في التزود الصيني بموارد الطاقة إذ تقوم استراتيجية الصين الهادفة الى تأمين الطاقة، ومواجهة التحديات المذكورة على عدد من المرتكزات. وتلك المرتكزات تشمل العناصر الآتية [٧]:

١- **سياسة الصعود السلمي:** طرحت الصين مفهوم "الصعود السلمي" بشكل رسمي أول مرة في منتدى آسيا والمحيط الهادي الذي عقد بـِ "كوريا الجنوبية" في العام ٢٠٠٥، أرادت عن طريقه ان تثبت مكانة الصين كفاعل اساس في النظام الدولي، وهي لن تغير هيكلة النظام أو تهدد آمنه واستقراره. وقد انعكس الصعود السلمي الصيني التدريجي على سياستها الخاصة بأمن الطاقة، فمثلاً في منطقة الشرق الاوسط أخذ الدور الصيني في تزايد، وليس هناك ما يوحي بسلبية ذلك الدور، بل من ناحية أخرى نلحظ ان هناك دور ايجابي إذ تعدّ منطقة الشرق الاوسط الصين سوقاً لتصريف منتجاتها النفطية الحالية والمستقبلية[٨]

٢- **الوفرة:** إنّ وفرة الموارد الطاقوية في الصين تُعدّ من المسائل الحساسة، وذلك لارتباطها بخدمة الاهداف القومية التي تسعى لتحقيقها، وكذلك الفجوة الكبيرة الموجودة حالياً ما بين إنتاج الطاقة المنخفض، والاستهلاك السريع، حيث اعطى مكتب معلومات الطاقة "EIA" معلومات بشأن زيادة في الاستهلاك الصيني من الطاقة من (٥.٦) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٣، الى(١٥) مليون برميل يومياً بحلول العام ٢٠٣٠، اي بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ(٣.٨%) سنوياً، وذلك يُعدّ الاعلى في العالم، وكذلك الامر نفسه ينطبق على الغاز الطبيعي الذي من الممكن أن يرتفع خلال المدة نفسها من (١.٢- ٧) تريليون قدم مكعب، اي بمتوسط نمو سنوي قدره(٦.٨%)، إذ شرعت الصين وضع مخططات لمخزونات استراتيجية للنفط والغاز، والتي تُعدّ من بين أهم الإجراءات الاستراتيجية لمواجهة اي انقطاع في الامدادات، واستقرار سوق النفط

[٩]،وقد تم تأكيد فكرة بناء مخزون استراتيجي صيني في الخطة الخمسية العاشرة للصين ما بين العامين"٢٠٠٥-٢٠٠١"، وهي أول خطة خمسية تشير الى "أمن الطاقة" في الصين، وقد تم تطبيق الفكرة على ثلاث مراحل، فقد تم الانتهاء من المرحلة الاولى في العام ٢٠٠٩، حيث تم تخزين (١٠٢) مليون برميل يكفي لمدة (٣٣) يوماً في منطقة تشنهاي، فيما كانت المرحلة الثانية في العام ٢٠١٠، بمنطقة "جاندونج" حيث شملت مخزناً يُقدر بـ (١٧٠) برميل. اما المرحلة الثالثة فقد شملت(٢٠٤) مليون برميل، وذلك ليصبح كافياً لمدة (٩٠) يوماً، والتي انتهت في العام ٢٠٢٠، ووفقاً لإحصاءات منظمة "أوبك"، فقد عُرِفت الاحتياطات الصينية المؤكدة إنخفاضاً واضحاً منذ بداية العام ١٩٩٠، فقد قدرت بـ"١٥,٩٩٨" مليون برميل، ومن ثم ارتفع في العام ٢٠٠١، الى (١٨,٣٠٠)، ومن ثم في العام ٢٠٠٨، ارتفعت نسبة احتياطي النفط الى (٢١,١٨٧)[١٠]، إذ تختلف احصائيات المخزون الاحتياطي في الصين من وقت لأخر، خصوصاً بعد ان تحولت في العام ١٩٩٣، من دولة مصدرة للنفط الى دولة مستوردة بسبب النمو الاقتصادي والنمو السكاني. واستناداً الى بيانات المكتب الوطني الصيني للإحصائيات، فانّ احتياطات البترول الصينية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠٤، واستمر ذلك الارتفاع حتى العام ٢٠١٤، وذلك ما يؤكد على استمرار عملية التنقيب داخل وخارج الصين في ظل الطلب المتزايد على البترول [١١].كما إذ تؤكد اغلب الاحصائيات المتعلقة باحتياطات الغاز الطبيعي في الصين على الارتفاع التدريجي لها من مدة لأخرى وذلك ما يؤكد على الاهتمام الصيني المتزايد بذلك المورد الطاقوي عن طريق تكثيف عملية التنقيب والاستكشاف اذ تشير احصائيات منظمة أوبك، إلى تزايد احتياطات الصين من الغاز الطبيعي بين عامي(٢٠١٨-٢٠٠٠) (٢٤٢١-١٢٩٦)[١٢]

٣- **موثوقية الامدادات:** ثمة أسباب عدة لانقطاع الإمدادات فقد تكون المشكلات التقنية وراء الانقطاع، إذ انّها لا تُعدّ ذات عواقب وخيمة على الإمدادات العالمية بقدر ماهي تعطيل لانسيابها من الدولة المصدرة، وذلك يُعدّ خلل جزئي، ولن يكون انقطاع لمدة طويلة بفضل التطور التقني، والتعاون الدولي للتغلب على ذلك العطل في عملية الانتاج من نقطة الاستخراج إلى نقطة التحميل والتصدير[١٣] ، وما يزيد في أهمية مبدأ "موثوقية الإمدادات" هو كون الصين دولة تعتمد في توفير أهم احتياجاتها الطاقوية على الاستيراد من الخارج ومن مناطق بعيدة، وعليه فإنّ ذلك الاعتماد الكبير على الطاقة المستوردة جعل الصين تزداد حساسية من اي هجمات ارهابية او قراصنة، لأن اغلبية النفط الخام، وباقي المنتجات المستوردة من طرف الصين تنتقل بواسطة الناقلات العملاقة [١٤]. لقد تفاقمت هواجس الصين بشأن أمن خطوط نقل

الطاقة لأنها منكشفة عند مضيق "ملقا" قبالة الوجود البحري العسكري الأمريكي الذي يمكن أن يعيق أو يفرض حصاراً عليها في بيئة أزمات كتلك: مع تايوان، وبهدف درء تلك التهديدات تسعى الصين الى تحسين القدرات العسكرية الصينية لاسيما القوة البحرية، واتباع استراتيجية تؤمن الطاقة في الصين [١٥].

لقد أولى الرئيس الصيني "هو جين تاو" في العام٢٠٠٣، عند مناقشة ما يسميه الصينيون "مأزق ملقا" أهمية بالغة لأمن شحنات الطاقة القادمة للصين، بِعدّهِ ممراً لنحو (٨٠%) من النفط الصيني المستورد ، فضلاً على خطر قطع الامدادات، إذا ما عرفنا: إنّ هناك عدم الثقة الذي يسود أسواق الطاقة العالمية، والمنافسة القوية من الشركات النفطية العالمية، ولا سيما الغربية منها، لذلك ترى الصين: انّه ليس بالإمكان الاعتماد على السوق وحدها للحصول على إمدادات الطاقة التي تبدو معرضة لخطر الانقطاع بفعل عدة عوامل، فهنالك قناعة صينية أفضل للحصول على امدادات النفط ،وهو: التحكم الفعلي بتلك المصادر من المنتجين الرئيسين مباشرة، والتوصل الى عقد اتفاقيات تعاون مع الدول التي للصين حصص فيها [١٦].

٤- معقولية الاسعار: تُعدّ الاسعار هاجساً مقلقاً للدول المصدرة والدول المستوردة على السواء، ففي حين تركز الدول المنتجة في ما يسمى "بأمن السوق"، اي ضمان استمرار الطلب على مختلف مصادر الطاقة، وبأسعار تخدم مصالحها، في حين نلحظ الدول المستهلكة التي تركز في امداداتها من الطاقة ومبادئها في ذلك: انّ تكون الاسعار في المتناول او أسعار معقولة، فمن وجهة نظر صناع القرار في الصين، فانّ أمن الطاقة يتدعم بفضل أسعار لا تكون جداً منخفضة ولامرتفعة للغاية في الوقت ذاته، لكي لا تتأثر الأهداف القومية الكبرى، وللحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ضمن عناصر معينة، والمتمثلة خصوصا بالفلاحين والصيادين وسائقي سيارت الأجرة؛ لأن معيشة اولئك تعتمد على الطاقة اللازمة لقيادة جراراتهم وسفنهم و سيارتهم، فالصين ليست منشغلة بإمكانية اضطراب أو عدم كفاية الإمدادات فقط، بل بالتقلبات الحاصلة في الأسعار أيضاً، ومثال بشأن كيفية تأثير تلك التقلبات في الاقتصاد الصيني هو: قرار "منظمة أوبك" في العام ٢٠٠٣ ، بخفض إنتاجها، والذي نجم عنه ارتفاع الأسعار في الدول المصدرة لنفط الأسواق العالمية ومنه حدوث ارتفاع في أسعار مشتقات النفط لاسيما الديزل، وذلك ما وضع الحكومة في وضعية صعبة؛ لأن السلطات الصينية عملت على إبقاء أسعاره في مستويات منخفضة نسبياً وذلك لغرض مساعدة الشركات الصناعية[١٧].

٥- التنويع في مصادر الأمدادات: مَثّلَ التنوع المبدأ الاساس الحاكم للصين في إطار سعيها لتحقيق "أمن الطاقة"، والتنوع هنا لا يشمل الامدادات فقط، وانّما يشمل ايضاً الاستراتيجيات التي

تتبعها الصين في توفير الطاقة، إذ اخذت الصين تتحرك على أكثر من مسار، فمن ناحية: لجأت الى البديل الخاص باستيراد النفط الخام، معتمدة على أكثر من منطقة، من بين تلك الدول دول الشرق الاوسط، ودول آسيا الوسطى، وأفريقيا[١٨] ،حيث تحتفظ الصين بأشكال مختلفة من التعاون مع كل الدول المستهلكة والدول المنتجة على السواء، ومع المنظمات الدولية والاقليمية الخاصة بأستخدام وتطوير الطاقة، وحماية البيئة، والبحث بهدف تطوير صور جديدة من الطاقة، إذ حرصت الصين على توسيع التعاون مع مختلف الدول المنتجة والمستهلكة على أساس: المساواة والمنفعة المتبادلة بهدف: توحيد الجهود لضمان الأمن العالمي في مجال الطاقة، إذ تتبع الصين استراتيجية لضمان الأمن العالمي في مجال الطاقة، وعلى وفق الآتي:

أ- تنمية التعاون النافع لجميع الاطراف في مجال تطوير الطاقة، وأستغلالها لغرض مواجهة الطلب على الطاقة من جميع الدول.

ب- محاولة تأسيس نظام للبحث والتطوير، ونشر تكنولوجيا الطاقة بهدف: تحقيق تطوير مستدام لمصلحة البشرية.

ج- محاولة الحفاظ على الامن العالمي والاستقرار الاقليمي لغرض توفير البيئة السياسية التي تتماشى مع ضمان أمن الطاقة.[١٩]

٦- **تحسين كفاءة الطاقة:** يركز هذا المؤشر في درجة فعالية استخدام الطاقة في إشباع الحاجات سواء أكانت استخدامات في المستوى الجزئي، اي الاستخدامات المنزلية المختلفة: كالطبخ والتدفئة والإنارة، او في المستوى الكلي: كالنقل والانتاج الصناعي والزراعي، وغيرهما. ففي الفترة ما بين العامين (١٩٨٠-٢٠٠٠)، ضاعفت الصين اقتصادها أربع مرات في الوقت الذي لم ينمو فيه استهلاك الطاقة بأكثر من ربع معدل النمو الاقتصادي، وذلك في اطار المجهودات الصينية المبذلة لكفاية وكفاءة الطاقة، يقترح المخطط الخماسي الحادي عشر خفض الطاقة المستهلكة لتوليد الوحدة الواحدة من الناتج الداخلي الإجمالي بـ(٢٠%) في العام ٢٠١٠، مقارنه بما كان عليه المستوى في العام ٢٠٠٥. إذ تسعى الصين لتطوير سياسات تحسين كفاءة وكفاية الطاقة بثلاثة محاور أساسية، هي:

أ- اقتصادات الوقود: باستخدام انواع من الوقود تتميز بإنخفاض تكلتفها، فضلاً على استدامتها.

ب- رفع جودة الوقود: وذلك بزيادة الاعتماد تدريجياً على الوقود عالي الجودة، مثل الغاز الطبيعي فضلاً على أبحاث تكنولوجيا إنتاج الفحم المنخفض الكربون.

ج- تنويع مصادر الوقود: وذلك بإدخال إنتاج الطاقة من المصادر البديلة، مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فضلاً على الطاقة النووية بهدف: تأمين مصادر الطاقة [٢٠]

وقد إندفعت الصين في مجال توسيع وتنويع مصادر الطاقة في العالم للتغلب على تحديات الاعتماد على منطقة جغرافية واحدة، وذلك بزيادة انشطة التنقيب في بلدان جديدة او في تلك البلدان التي للصين فيها انشطة سابقة بهدف زيادة حصة الصين من حيازة الاستخراج. إما بتخصيصات وطنية صينية تستثمرها الشركات النفطية الصينية، او بالسعي وراء اكتساب حصص في شركات عالمية أجنبية ليكون للصين دور في رسم سياسة الانتاج من حيث مستوياته وجهة تصديره، إذ ترى الصين: انّ مثل تلك الخطوة تقلص الفجوة ما بين العرض والطلب على النفط والغاز صينياً، إذ تشير بعض الدراسات الى اهمية توسيع طاقة النقل البحري للنفط والغاز، لكيلا تعتمد على القدرات الاجنبية، ولتسيطر على خطوط النقل البحري ذات الصلة بتقديم الأمن لها بقدرات حربية صينية، وكذلك تنويع انابيب نقل النفط والغاز [٢١]

المحور الثالث/ استراتيجية عقد اللؤلؤ: وفق المدرك الصيني لأمن الطاقة

استراتيجية عقد اللؤلؤ وهي استراتيجية تنتهجها الصين، من خلال بناء شبكة من القواعد التجارية والعسكرية والموانئ في العديد من البلدان. تم نشر هذه الاستراتيجية من قبل الصين لحماية مصالحها التجارية، حيث يمر جزء كبير من تجارتها عبر المحيط الهندي ونقاط الاختناق المختلفة مثل مضيق هرمز ومضيق ملقا ومضيق تايوان، وأن هذه العقيدة إلى جانب مبادرات مثل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان وأجزاء أخرى من مبادرة الحزام والطريق الصينية، تشكل تهديدًا للأمن القومي الهندي. من شأن هذا النظام أن يطوق الهند ويهدد ويعرض قوتها وتجارتها وسلامة أراضيها.

لقد باتت المشاريع الصينية الدولية والاتفاقيات الحالية تندرج ضمن اطار مبادرة "الحزام والطريق الصينية"، حيث استثمرت الصين في العقد الاخير رأسمالها لتحسين المرافئ والبنى التحتية في العديد من دول المحيط الهندي، وعرف ذلك الاستثمار باستراتيجية "عقد اللؤلؤ"، وهو مشروع يقوم على اساس توسيع رقعة سيطرة القوات البحرية لجيش التحرير الصيني لتتجاوز محيطها المباشر، ويشمل ذلك المشروع محطة وقود في سريلانكا، ومرفق حاويات في شيتاغونغ في بنكلادش، وتحديث قواعد بحرية في ميانمار، واخرى في طور البناء، ومنشأت استخبارية على الجزر في خليج البنغال قرب مضيق"ملقا"، وميناء هامبانتوتا في سريلانكا، ويدخل مشروع جوادر في باكستان ضمن تلك الاستراتيجية، وكانعكاس للرغبة الصينية في إستغلال علاقتها مع باكستان، حيث الاشتغال بالمشروع في العام ٢٠٠٢ [٢٢]، ولِغرض بناء قوة بحرية قادرة على حماية إمدادات امن الطاقة عبر المضايق والممرات البحرية، وذلك ما تقوم به "استراتيجية عقد اللؤلؤ"، بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها، وربما الدفع بالقوى الأخرى خارج

مجال بحر الصين الجنوبي، وعليه فإنّ المضايق البحرية تحتل أهمية بالغة في مرور النفط والغاز الطبيعي، ولتحقيق أمن الطاقة تقتضي الضرورة تأمين طرق نقل النفط عبر الممرات البحرية ذات الاهمية الاستراتيجية [٢٣] .إذ يشير الواقع إلى ان كل إمدادات الطاقة تمر عبر خطوط بحرية تتمثل بالآتي:

١- خط الشرق الاوسط: حيث تمر الإمدادات عبر "مضيق هرمز، ومضيق ملقا، ومضيق تايوان" حتى تصل الى الصين.

٢- خط شمال افريقيا: حيث تمر الإمدادات عبر البحر الابيض المتوسط، ومضيق جبل طارق، ورأس الرجاء الصالح، ومضيق تايوان، ومضيق ملقا، حتى تصل إلى الصين.

٣- خط جنوب شرق آسيا: حيث تمر الإمدادات عبر "مضيق ملقا، مضيق، وتايوان" حتى تصل إلى الصين. [٢٤]

تهدف "استراتيجية عقد اللؤلؤ" التي تنتهجها الصين إلى إنشاء بنى تحتية وقواعد بحرية في مواقع ساحلية استراتيجية على امتداد المحيط الهندي، وذلك في إطار سعيها إلى تأمين خطوط التجارة البحرية وضمان تدفق وارداتها من الطاقة، ولا سيما النفط الخام. وتتبع هذه الحاجة من التهديد الجيوسياسي الكامن في مضيق "ملقا"، الذي يُعد من أبرز نقاط الاختناق في النظام التجاري العالمي [٢٥] . ويُشكل عائقاً محتملاً أمام حركة الصادرات الصينية، ومن هذا المنطلق، تعمل الصين على تطوير بدائل نقل أكثر أمناً، أبرزها إنشاء خطوط أنابيب برية تمتد من سواحل المحيط الهندي، مما يفسر الأهمية الجيوستراتيجية المتزايدة لدولة ميانمار (المعروفة سابقًا باسم بورما)، بوصفها جزءاً محورياً في البنية اللوجستية التي تعتمدها بكين لتقليل الاعتماد على الممرات البحرية المهددة بالمخاطر. [٢٦]‘وفي ظل تبني الصين لاستراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى ضمان أمن الطاقة، تأتي "عقد اللؤلؤ" كآلية مركزية لتأمين المسارات البحرية التي تمر عبر الخليج العربي، فالمحيط الهندي، وصولاً إلى مضيق ملقا. وتتمثل هذه الاستراتيجية في إقامة نقاط ارتكاز عسكرية، وتعزيز التحالفات السياسية والدبلوماسية في هذه المناطق، بهدف حماية المصالح الاقتصادية الصينية وتحقيق حضور بحري مستقر ومؤثر في تلك المسارات، كما يتضح من الخريطة رقم (١).

حيث يضمن المشروع المصالح الصينية في خمس نواحي، هي:-

١) شحن أمن لواردات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي التي توفر ما نسبته (٦٠%) من احتياجات الصين.

٢) حال حصول أي مشكلة تعرقل او تحدّ من الإمدادات النفطية من الخليج العربي سيكون ميناء (جوادر) الطريق بديلاً يضمن وصول الإمدادات.

٣) سيساعد الممر الصين من الرد في حال تعرض شاحناتها لإعاقة من اي مكان، وذلك لكون الميناء يقع مقابل مضيق هرمز الذي تقع فيه أهم مصادر الطاقة العالمية.[٢٧]

٤) يمكن ان يكون كممر احتياطي لكل الشحنات الصينية عبر الخليج العربي ومضيق "ملقا".

٥) سينمح الميناء للصين موضع قدم في بحر العرب والمحيط الهندي، وان وجود الصين في ذلك المحيط سيعمق من نفوذها الاستراتيجي مع دول جنوب آسيا الرئيسة [٢٨].

http://ishtar-enana.blogspot.com/2013/04/blog-post_4824.html

المحور الرابع/ مكانة الطاقة في مبادرة الحزام والطريق الصينية

تفاوتت الرؤى والتفسيرات المتعلقة بمبادرة "الحزام والطريق" في الأوساط الرسمية، وشبه الرسمية، والأكاديمية داخل الصين. ففي شهر آذار من عام ٢٠١٥، نشرت وزارة الخارجية الصينية وثيقة تحليلية لم تُحصر فهم المبادرة بإطار أو دلالة واحدة، رغم أن مصطلح "المبادرة" هو الأكثر تكراراً في ثنايا النص، مما يشير إلى اعتماد هذا التوصيف بعناية. ويُفهم من هذا الاستخدام أنه يهدف إلى تجنّب إضفاء دلالات قد تُفسر سلباً من قبل الأطراف المعارضة لصعود الصين، أو المشككة في نواياها وأهدافها الاستراتيجية، خاصة في ظل التحول الملحوظ في سياستها الخارجية من نهج الترقب والهدوء إلى نهج أكثر حيوية وتأثيراً على الساحة الدولية، ويذهب بعض المحللين إلى أن "الحزام والطريق" لا يمكن اختزاله في كونه مجرد فكرة أو اقتراح سياسي،

بل يتجاوز ذلك ليعكس رؤية استراتيجية متكاملة، تشمل منطلقات راسخة، وأهدافاً واضحة، وآليات تنفيذية مدروسة، بما يعزز من الدور الصيني في النظام الدولي. [٢٩]:

١-انتقلت الصين من كونها إحدى أبرز القوى في صفوف الدول النامية إلى موقع الدولة الصاعدة ذات التأثير المتنامي على الصعيد العالمي.

٢-تنظر القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الصين بوصفها فاعلاً محورياً في محيطها الإقليمي، كما تُعَدّ لاعباً أساسياً على مستوى النظام الدولي الأوسع.

٣-لقد شهد السلوك الصيني في المجال الدولي تحولاً تدريجياً، ابتعد بموجبه عن المبادئ التي كانت تُوجّه سياسته الخارجية خلال ما قبل عام ١٩٧٩.

٤-أما على مستوى النظام الدولي، فقد أفرزت المتغيرات الإقليمية والعالمية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة واقعاً سياسياً جديداً، أعاد تشكيل ملامح التفاعلات الدولية وبنى القوة العالمية.

وتساوقاً مع هذه التحولات، يرى "شانغ يانيلغ"، رئيس "معهد الدراسات الدولية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية"، أن مبادرة "الحزام الواحد والطريق الواحد" تمثل الإطار الاستراتيجي الأعلى للصين في المرحلة الراهنة. غير أن هذا الفهم للاستراتيجية يختلف عن التصورات الغربية التقليدية، إذ يُعبّر عن التزام الصين بنهج التنمية السلمية، واستعدادها لتحمّل مسؤولياتها كدولة كبرى على الساحة الدولية ورغم ما تتضمنه المبادرة من أبعاد اقتصادية واضحة، إلا أنها تشكل جزءاً من رؤية طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين عدد واسع من الأقاليم[٣٠]، ويُنظر إلى "الحزام والطريق" على أنه مسار يرسّخ التعاون والمنفعة المتبادلة، ويمثّل جسراً للسلام والتقارب بين الشعوب، من خلال تعزيز التفاهم المتبادل، وبناء الثقة، وتوسيع مجالات التبادل في مختلف القطاعات. وفي هذا الإطار، تؤكد الصين تمسكها بمبادئ التعاون السلمي، والتشارك في المنافع، باعتبارها أسساً رئيسية في مقاربتها للعلاقات الدولية[٣١].

يُعد قطاع الطاقة أحد الأركان الجوهرية في توجهات الصين الخارجية، إذ يبرز في قلب استراتيجياتها الدولية، لا سيما في ظل التنافس العالمي المتزايد على الموارد الطاقوية وممرات عبورها. وفي عام ٢٠١٣، بادرت الحكومة الصينية بإطلاق "مبادرة الحزام والطريق" كإطار شامل يهدف إلى تعزيز النمو والتعاون بين دول آسيا وأوروبا وأفريقيا. وقد لعب الاستثمار المباشر الصيني في قطاع الطاقة دورًا محوريًا في صياغة علاقات الصين الخارجية، خصوصًا على الصعيد الاقتصادي.

ويمثل قطاع الطاقة، من الناحيتين الجغرافية والبنيوية، أحد الأعمدة الرئيسة التي تستند إليها هذه المبادرة، إذ ظل الاستثمار الصيني المتجه نحو الخارج في هذا القطاع يحتل مكانة متزايدة الأهمية في سياق توسّع المبادرة وتطورها. ومنذ الإعلان عنها، شهدت المبادرة تطورات مهمة، من ضمنها تحديثات تتعلق بأساليب وأولويات الاستثمار في الطاقة، مع العلم بأن الصين كانت قد نسجت بالفعل علاقات تعاون قوية مع عدد من الدول المنضوية في المبادرة حتى قبل طرحها رسميًا.

وبحلول مطلع عام ٢٠١٩، باتت المبادرة تضم ٧٢ دولة و٢٩ منظمة دولية، وقد توسعت أهدافها لتشمل مجالات متعددة، منها: تحرير التجارة، وتعزيز التكامل المالي، والتنسيق بين السياسات، وتوثيق الروابط بين المجتمعات. ومن المتوقع أن يكون لهذه المبادرة أثر عميق في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، خاصة وأن الرؤية الصينية للاستثمار الخارجي لا تنسجم في بعض جوانبها مع القيم والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها النظام الدولي القائم.[٣٢]

أولًا : مكانة الطاقة في الشرق الأوسط من منظور الاستراتيجية الصينية:

تُعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية فائقة في الحسابات الاستراتيجية لصناع القرار في بكين، باعتبارها مركزًا حيويًا للتقاطع الجغرافي والسياسي على المستوى العالمي. وقد أولت مراكز البحوث الصينية أهمية متزايدة لهذه المنطقة، حيث يجري تعزيز طواقمها البحثية بخبراء مختصين بشؤون الشرق الأوسط، نظراً لما تمثله المنطقة من سوق واسعة للمنتجات الصينية، وميدان واعد لمشاريع البنية التحتية، فضلًا عن كونها مصدرًا محتملًا للاستثمارات المالية الواردة إلى الصين. ومن منظور بعض المحللين الصينيين، من المرجح أن تشكل دول الشرق الأوسط قاعدة دعم مهمة للمواقف الصينية في المحافل الدولية خلال المرحلة المقبلة.[٣٣] ، يقوم التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط في قطاع الطاقة على دعائم راسخة، إذ تُعد الصين من بين أكبر الدول المستهلكة للطاقة على مستوى العالم، وتتصاعد حاجتها إلى مصادر الطاقة بشكل مستمر نتيجة لنموها الاقتصادي المتسارع. وفي المقابل، تسعى الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط إلى توسيع نطاق تواجدها في السوق الصينية وفي القارة الآسيوية بشكل عام، لما تمثله هذه الأسواق من فرص استراتيجية لتعزيز صادراتها، وتتمتع الصين اليوم باحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، تتجاوز ٣.١٦ تريليون دولار، وهو ما يمنحها قدرة استثمارية هائلة يمكن توجيهها نحو مشاريع في قطاع الطاقة داخل الشرق الأوسط، وليس فقط لتمويل واردات النفط والغاز الطبيعي. ومن خلال هذه القدرات المالية والدبلوماسية، استطاعت الصين بناء علاقات سياسية متقدمة مع معظم دول المنطقة، مما أرسى أساسًا استراتيجيًا متينًا للتعاون الثنائي في

المجالات الطاقوية، وأتاح فرصاً متزايدة لتعزيز الشراكات بين الجانبين في هذا القطاع الحيوي[٣٤] ، إلى جانب امتلاكها احتياطيات تقليدية ضخمة من الطاقة، تتمتع الدول العربية بإمكانات واعدة في مجالات الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، إذ تتوفر لديها الظروف البيئية والمناخية الملائمة لتطوير هذه الموارد المتجددة. وفي المقابل، تمتلك الصين رصيدًا متقدماً من الخبرات الفنية، ونظاماً تنظيمياً متكاملاً من اللوائح والسياسات والمعايير، إلى جانب تجارب واسعة في مجالات مثل طاقة الرياح، وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، والتطبيقات السلمية للطاقة النووية، وتكثيفاً من هذه التكاملات، تبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الجانبين من خلال تكثيف الحوار والتنسيق في مشاريع الطاقة المتجددة والبديلة، وتبادل المعارف والخبرات، والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة، بما يُسهم في دعم شراكة فعّالة ومستدامة في مجالات الطاقة النظيفة[٣٥] . عند التمعّن في خريطة المصالح الاستراتيجية لمبادرة "الحزام والطريق"، يتضح أن المنطقة العربية تحتل موقعًا محوريًا في تصورات الصين لتنفيذ هذه المبادرة، وذلك لعدة أسباب جوهرية، من أبرزها:

١-تعتمد الصين بدرجة ملحوظة على مصادر الطاقة الواردة من منطقة الخليج العربي، حيث تؤمّن هذه المنطقة أكثر من نصف وارداتها النفطية، وهو ما يفسّر تصدّر مسألة ضمان استمرارية الإمدادات قائمة أولوياتها في تعاملها مع دول الخليج.

٢-تنامي حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط، حيث تحتل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مراكز متقدمة بين الشركاء التجاريين لبكين، إذ بلغت قيمة المبادلات التجارية مع السعودية نحو ٧٠ مليار دولار، ومع الإمارات حوالي ٤٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦، فيما وصل حجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة إلى ١١٤ مليار دولار خلال نفس العام.

٣-تمثل المنطقة نقطة عبور حيوية إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية، ما يمنحها قيمة استراتيجية عالية في إطار الربط التجاري واللوجستي للمبادرة.

٤-تمتلك أغلب الدول العربية احتياطيات مالية ضخمة ناتجة عن إيرادات النفط، مما يعزز من فرص الشراكة الاستثمارية مع الصين، لا سيما في تمويل المشاريع الكبرى.

٥-توفّر بيئة خصبة لتنفيذ مشروعات البنى التحتية والمنشآت الأساسية، بالنظر إلى الحاجة الملحة في العديد من دول المنطقة لمثل هذه المشاريع، بالإضافة إلى وجود مجالات محتملة لتعزيز التعاون الأمني.

٦-تسعى الصين إلى ترسيخ صورتها في الأذهان العربية، من خلال تكثيف أدوات "الدبلوماسية الناعمة" وتأكيد التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، بهدف إزالة أي غموض أو التباس قد يحيط بأهدافها الاستراتيجية. [٣٦]

ثانياً: الطاقة واهميتها في منطقة "القرن الافريقي" في الإدراك الأستراتيجي الصيني: لا ريب أن انخراط الصين في منطقة القرن الأفريقي يتم في إطار نهج سلمي في المقام الأول، إلا أن ذلك لا يُلغي وجود أبعاد استراتيجية كامنة في هذا التوجه. من أبرز تلك الأهداف سعي بكين إلى حشد الدعم الدبلوماسي الأفريقي داخل أروقة الأُمم المتحدة، إذ يُشكّل الجانب الدبلوماسي عنصراً محورياً في صياغة الصين لسياستها الخارجية، سواء على المستوى العالمي أو في القارة الأفريقية تحديداً، كما تسعى الصين إلى الإسهام في تشكيل نظام دولي يقوم على تعددية الأقطاب، وهي رؤية تدعمها العديد من دول المنطقة، لا سيما في ما يتعلق بمسألة السيادة الصينية على تايوان، التي تُعد من أولويات الأجندة الاستراتيجية لبكين في علاقتها مع أفريقيا. ومن هنا، يمكن تلخيص أبرز الأهداف التي تقوم عليها الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة القرن الأفريقي في النقاط الآتية [٣٧] :-

١-شهدت الاستثمارات الصينية في منطقة القرن الأفريقي نموًا ملحوظًا، حيث تم رفع معدلاتها إلى مستويات غير مسبوقة ضمن أطر زمنية محددة ومدروسة، ما يعكس التزاماً واضحاً من بكين بتعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة.

٢-تتبع الرؤية الاقتصادية للصين تجاه القارة الأفريقية عمومًا، ومنطقة القرن الأفريقي خصوصًا، من قناعة مفادها أن تلك الدول تعتمد سياسات وإجراءات تشجّع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتسهم في خلق بيئة محفّزة للتجارة والاستثمار الأجنبي.

٣-تعتمد الصين في علاقاتها الاقتصادية على تصدير منتجات منخفضة التكلفة، تتناسب مع القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من سكان المنطقة، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالسلع الغربية مرتفعة الثمن.

٤-تُصرّ الصين على تأمين وصولها المستمر إلى الموارد الطبيعية الغنية التي تزخر بها أفريقيا، بوصفها ركيزة حيوية لنموها الصناعي وتوسّعها الاقتصادي.

بالعموم تنتهج الصين أسلوبًا في تعاملها مع أفريقيا يُراعي خصوصيات المجتمعات والأنظمة السياسية فيها، إذ تعتمد أدوات أكثر انسجامًا مع البيئة المحلية، مثل انخفاض كلفة العمالة، وتكثيف المشاريع في مجالات الطاقة، وتقديم تسهيلات مالية وخدمية، إضافة إلى تجنّب التدخل المباشر في الشؤون السيادية للدول، ويُشار إلى أن القارة الأفريقية تُعد محورًا استراتيجيًا ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، وخاصة في ما يتعلق بمحطات "طريق الحرير البحري"، حيث تسعى بكين إلى تعزيز الربط التجاري واللوجستي مع هذه المنطقة الحيوية على المدى البعيد،[٣٨] علاوة على ذلك، يمثل مفهوم "التمويل التشاركي" لتشييد البنى التحتية والمشروعات التنموية المنضوية تحت مظلة المبادرة، رافعة أساسية للنمو الاقتصادي في إفريقيا. وتبرز الحاجة الماسة لهذا التطوير الهيكلي لتعزيز البيئة الاستثمارية عبر طيف واسع من المجالات الاقتصادية والإنسانية، مما يسهم بشكل مباشر في جهود مكافحة الفقر، وتحسين المؤشرات المعيشية، ودعم مساعي الاندماج الاقتصادي القاري. [٣٩] .

ثالثاً: الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق

تُمثل هذه المبادرة آلية استراتيجية صينية تهدف إلى توليد "ديناميكية عالية" في الاقتصاد الصيني من خلال التوظيف الأمثل والمشترك للموارد المادية والطاقات البشرية، وتطويع الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة. وتتضمن المبادرة جملة من الأبعاد المحورية، أبرزها[٤٠] :-

١ ١- **البُعد الاقتصادي:** يكتسب هذا البعد أهميته من النطاق الجغرافي والديموغرافي الواسع الذي تغطيه المبادرة، إذ استهدفت في مرحلتها التأسيسية نحو (٧٢) دولة، وهو ما يمثل كتلة بشرية ضخمة تعادل (٦٥%) من سكان العالم، وبثقل اقتصادي بلغ نحو (٤٠%) من إجمالي الناتج العالمي وفقاً لمؤشرات عام ٢٠١٧. وتستند هذه التحركات إلى المكانة التنافسية المتصاعدة للاقتصاد الصيني مقارنة بالقوى الكبرى. وفي سياق تعزيز التدفقات التجارية والاستثمارية، طرحت بكين أطراً تعاقدية تهدف إلى تطوير البنية التحتية للطرق، وتفكيك "العوائق الحمائية" أمام الاستثمار، فضلاً عن تأسيس مناطق للتجارة الحرة. ويندرج هذا التوجه ضمن تطبيقات "القوة الناعمة" الصينية، حيث تتجاوز المبادرة المكاسب التجارية البحتة لتقدم نموذجاً تنموياً يعود بالنفع على كافة الأطراف المنخرطة فيها. وعليه، فإن الغاية الجوهرية تتمثل في ترسيخ الاندماج الهيكلي بين الاقتصاد الصيني والمنظومة الاقتصادية العالمية، وتوظيف الفوائض المالية الصينية لضمان نفاذ أوسع إلى الأسواق الدولية.

٢-**البُعد السياسي لمبادرة الحزام والطريق:** تمثّل المبادرة الصينية بُعدًا آخر ذا أهمية استراتيجية، يتمثل في تعزيز بسط النفوذ في المناطق التي تستهدفها ضمن نطاق التمدد

الجغرافي، وهو ما يُمهّد لاحقًا لإقامة شراكات متعددة المستويات تسهم في تنظيم التفاعلات الإقليمية والدولية العابرة للحدود. وتسعى الصين، من خلال هذا التوجه، إلى إضعاف هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي من جهة، ومن جهة أخرى إلى إرساء نموذج توسعي جديد قائم على مقاربة إمبراطورية ناعمة، يُوظف أدوات التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة كوسائل لتحقيق النفوذ والتأثير العابر للأقاليم.(٤١)

٣-**البُعد الاستراتيجي:** تشير بعض التحليلات إلى أن الصين تهدف من خلال "مبادرة الحزام والطريق" إلى تعزيز حضورها في منطقة أوراسيا، لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوستراتيجية بارزة. وقد استندت هذه الرؤية إلى النظرية التي طرحها الجغرافي البريطاني "هالفورد ماكندر" في محاضرته الشهيرة عام ١٩٠٤ بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ"، حيث صاغ من خلالها مفهوم "قلب العالم"، مشيرًا إلى أن من يسيطر على أوراسيا يمتلك المفاتيح الاقتصادية والجغرافية للهيمنة على النظام العالمي، بالنظر إلى ما تحتويه المنطقة من ثروات وإمكانات هائلة، وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الصينية تشمل عددًا من الدول والمناطق التي تعاني من اضطرابات داخلية وهشاشة في هياكلها الأمنية، وهو ما يفرض تحديات أمام تنفيذ المشاريع الكبرى المرتبطة بالمبادرة. الأمر الذي قد يدفع الصين إلى تبني ترتيبات أمنية، تشمل تأمين تلك المشاريع من خلال وجود عسكري ميداني أو التعاون مع قوى محلية، بهدف ضمان الاستقرار في البيئات المستهدفة بالتنمية والاستثمار. (٤٢).

رابعاً/ آليات تنفيذ مبادرة (الحزام والطريق): تنطلق الصين في مساعيها لإنشاء وتنفيذ مبادرة «الحزام والطريق» من قناعة راسخة بأهمية توفير منظومة من آليات التعاون التي تسهم في إنجاح المبادرة ودعم أهدافها، ويمكن تلخيص هذه الآليات فيما يأتي:

١-**آليات التعاون الثنائي:** تتمحور آليات التعاون الثنائي حول توطيد الروابط البينية بين جمهورية الصين الشعبية ومختلف دول الإقليم الآسيوي؛ بهدف مأسسة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية. ويتحقق ذلك عبر إنشاء لجان فنية مشتركة، وإبرام منظومة من المعاهدات وبروتوكولات التعاون التي تغطي المجالات السياسية، والتجارية، والاستثمارية، بالإضافة إلى التنسيق في الشؤون المالية والمجالات التنموية الأخرى.

٢- أطر التعاون متعدد الأطراف (التعاون الجماعي)

يتخذ التعاون الصيني-الآسيوي طابعاً شمولياً في صيغته متعددة الأطراف، حيث يهدف هذا التكتل إلى خلق تآزر (Synergy) في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية لخدمة أهداف "مبادرة الحزام والطريق" (Belt and Road Initiative).

١. الهيكلية التمويلية للمبادرة: تضطلع المؤسسات المصرفية الحكومية الكبرى في الصين بدور الريادة في تأمين الغطاء المالي لمشاريع المبادرة، ولاسيما في قطاع الطاقة. وتبرز في هذا السياق أربع مؤسسات محورية وهي: "بنك الصين (BOC)"، "البنك الزراعي الصيني (ABC)"، "بنك التعمير الصيني (CCB)"، و"البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)".

٢. تنوع الروافد المالية: إلى جانب الدور المصرفي، تُشير المعطيات إلى تصاعد مساهمة البنوك الإنمائية الدولية وقطاع التأمين الصيني في رفد مشاريع المبادرة بالسيولة اللازمة. فمنذ عام ٢٠١٧، بدأت شركات التأمين في توظيف محافظ أصول ضخمة—وصلت قيمتها إلى قرابة ١٤.٢ تريليون يوان من الودائع لدعم العمليات الاستثمارية للمبادرة، مما يعكس عمق المشاركة المالية المحلية.

٣. تحديات الاستثمار الأجنبي: في المقابل، لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع الطاقة التابعة للمبادرة يتسم بالتواضع. ويُعزى هذا المنسوب المنخفض إلى حزمة من المعوقات الإدارية، فضلاً عن اختلال موازين التنافسية؛ إذ تحظى الشركات الصينية بمزايا هيكلية ودعم مؤسسي حكومي

يجعل من الصعب على رؤوس الأموال الأجنبية تحقيق اختراق ملموس في هذا القطاع الاستراتيجي. [٤٣]

المحور الخامس / الآفاق المستقبلية لمكانة الطاقة في الاستراتيجية الصينية

في ظل التحولات العالمية تدعم الصين التوسع العالمي لشركات الطاقة، وتمهد الطريق لسلاسل التوريد الجديدة المحتملة، وبذلك أظهرت الحكومة الصينية بشكل كبير التعاون في مجال البنية التحتية للطاقة، وبذلك عندما حددت اولويات لمبادرة "الحزام والطريق" في العام ٢٠١٥، خلال عملية مسح واسعة لاستخراج موارد الطاقة وشبكات لنقل الموارد، وركزت أوراق السياسة المتعلقة بالتعاون البحري في إطار مبادرة " الحزام والطريق" في العام ٢٠١٧، بشكل أكبر على توليد الطاقة المتجددة[٤٤].إذ يُعد الاستثمار المباشر في مشاريع الطاقة الخارجية من أولويات الصين منذ مدة طويلة، فقد شكلت مبادرة "الحزام والطريق" منذ نشأتها وعلى اساس الاستثمار الصيني المباشر المتجه صوب الخارج في مجالات الطاقة، وذلك عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع دول المبادرة، والتي تعمل على: تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية للمبادرة ومصادر التمويل وأوجه التلاحم مع مشاريع تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية[٤٥]، ومع وجود أكثر من (٧٢) دولة وقعت على مبادرة "الحزام والطريق"، منذ أن أعلنها الرئيس "شي جين بينغ" في العام ٢٠١٣ ،فقد اختلفت تقديرات الإستثمارات المحتملة في الصين بشكل كبير من

حوالي(١)تريليون دولار أمريكي إلى (٨) تريليون دولار أمريكي. وفيما يأتي سنستعرض المشاهد التي من المتوقع تحققها من جراء تلك المبادرة وعلى اساس الآتي:

-المشهد الاول: تعزيز مكانة الطاقة في المبادرة:

صاحب الارتفاع الاقتصادي المذهل للصين على مدى العقود الثلاثة الماضية زيادة حادة في الطلب على الطاقة؛ ونتيجة لذلك، فإنّ الصين تُعدّ أكبر مستهلك للطاقة في العالم، مع استمرار نمو اقتصادها حتى بمعدلات أقل من ذي قبل، وسيزداد اعتمادها على واردات النفط والغاز الطبيعي خلال العقدين المقبلين، حيث يقدر البنك الدولي بأن مشاريع "الحزام والطريق" في جميع القطاعات، والتي تم تنفيذها بالفعل، وفي مرحلة التنفيذ، والمخطط لها" تبلغ قيمتها (٥٧٥) مليار دولار أمريكي، ويقدر إجمالي الاستثمار في الطاقة بأكثر من (٤٥%) من المجموع، في ذلك السياق، فهناك العديد من أهداف "أمن الطاقة" الواسعة التي ترغب بكين بتحقيقها عن طريق مبادرة الحزام والطريق وهي[٤٦] :-

-تأمين موارد الطاقة التي تحتاجها الصين لتنميتها الاقتصادية.

-البحث عن أمن الطاقة عن طريق المبادرة لتنويع علاقاتها وإمداداتها وطرقها.

-الإسراع في بناء احتياطيات استراتيجية للتخفيف من صدمات التوريد المستقبلية.

-تصدير الطاقة الفائضة، وفتح أسواق جديدة لشركات الطاقة الصينية.

إنّ لدى الصين عدد قليل من الخيارات على المدى القصير وذلك للتخفيف من نقاط الضعف الاستراتيجية المرتبطة بارتفاع الإمدادات المنقولة بحراً، وزيادة عدم الاستقرار في العديد من دول المبادرة، والتي ستعتمد بكين في المقام الأول على الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية لحماية تلك المصالح في مناطق مبادرة "الحزام والطريق" المضطربة، ومع ذلك فعلى المدى المتوسط والطويل، ومع استمرار الصين بتطوير قدراتها العسكرية، سيكون هناك احتمال لتحول عالمي للطاقة، ويمكن لإصرار الصين على تأمين موارد الطاقة بنشاط، وتوسيع مصالح المبادرة، وبناء تحالفات استراتيجية يمكن أن يخلق الحاجة إلى مستوى ما من الحماية الحكومية والعسكرية، أو قد تصبح بكين أكثر مغامرة باستخدام جيشها لتعزيز وحماية ذلك المصالح في العقود المقبلة[٤٧].

ان شرط نجاح مبادرة "الحزام والطريق" تتجسد بأنّ تكون البيئة الإستراتيجية على طول الطريق تنعم بالأمن والاستقرار، وان المبادرة تحيط فيها الازمات على صعد مختلفة، وبين اطراف متعددة، وتتداخل فيها مصالح قوى اقليمية وأخرى خارجية[٤٨]، وان من الاهداف الجيو-استراتيجية لمبادرة "الحزام والطريق" هو: الهيمنة على المضايق والممرات البحرية حتى تضمن تدفق موارد الطاقة "النفط ،والغاز الطبيعي، والمعادن"، وايجاد منابع دائمة لاستمرار مسيرة

نموها، ومن اهم تلك الممرات هو مضيق "ملقا"، الذي يربط المحيطين: الهادئ والهندي، وتظهر اهمية تلك الممرات من خلال الاتفاقيات الصينية المعقدة مع دول المبادرة[٤٩].

ان توفر واستقرار أمدادات الطاقة يُعدّ شرطاً رئيساً من شروط نجاح مبادرة "الحزام والطريق"، إذ من الضروري ان تعمل دول المبادرة على إنشاء شبكات خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، وأن تضع معاً استراتيجية واضحة لإعادة رسم خطوط التجارة والممرات المائية الدولية المحورية. وكذلك ان تقدم المبادرة يرتبط بالاهتمام بالممرات والنقاط الحاسمة والمشروعات الرئيسة على مسارات المبادرة الرئيسة[٥٠] ،ويمكن ان نلحظ ان مبادرة "الحزام والطريق" تشهداً نمواً من حيث فئات استثمارها المستهدفة واهدافها الاستراتيجية لاسيما تأمين الطاقة، والتي ستقلل من مخاوف أمن الطاقة في البلاد عن طريق السيطرة على إصول إمدادات الطاقة في الخارج.

المشهد الثاني: تراجع مكانة الطاقة في المبادرة:

على الرغم من تلك الآفاق الواعدة، يجب عدم رفع سقف التوقعات التفاؤلية بالمطلق، فالعديد من القوى الأوربية واللولبيات المنتمية الى المحافظين الجُدد في الولايات المتحدة الامريكية، ترفض خطة الصين. وقد تحاول عرقلتها من خلال بؤر التوتر في المناطق التي يمر عن طريقها المشروع، اذ يمكن انّ نلحظ: خلفيات دعم بعض الجماعات الامريكية لاحتجاجات الإيغور في اقليم شينغيانغ شمال غرب الصين فضلاً على ذلك هنالك مشروع بديل يقترح خطوط أنابيب تنطلق من الخليج وصولاً إلى تركيا، مروراً بالأردن وسوريا، لذلك تبقى التخوفات قائمة من اقتراحات طريق الحرير التي تهدف الى ربط إيران وسوريا والعراق، اذ تُعدّ تلك المناطق "دول مارقة" في قائمة الولايات المتحدة الامريكية. ناهيك عن الدور الذي يمكن ان تؤديه اسرائيل في منع تنمية تلك الدول، التي بالنسبة اليها فضلاً على الدول العربية خصم وجودي[٥١].

وعِبرَ الصعوبات والعراقيل التي تقف قُبالة الصين في مشروع "المبادرة"، فانّ الآفاق المستقبلية تدعو للقلق بشأن المبادرة، حيث ان الولايات المتحدة الامريكية لا تدخر جهداً الا وتحاول ثني الصين عن استكمال مشروعها، اذ ترى في ذلك المشروع تهديداً للتفوق الاستراتيجي الأمريكي، وترى ايضاً انّ هناك خطراً يهدد الامن القومي الأمريكي، لذلك قامت باجراءات حقيقة في اطار الحرب بينهما، مثل فرض الضرائب على المنتجات الصينية، والتي بلغت قيمتها الاقتصادية أكثر من (٦٠) مليار دولار، وردت الصين على ذلك الاجراء بأخر مماثل يمس (١٢٠) منتجاً امريكياً، وكذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بمشروع شراكة مع اليابان وأستراليا والهند في إطار سعيها الحثيث لغرض احباط المبادرة، وايجاد بديل لها[٥٢]، حيث يواجه العالم والصين في الوقت الحاضر حالة متغيرة لم يسبق لها مثيل في الاعوام الماضية، وقد حدَّدت الأهمية الكبيرة

للمبادرة بأن طريقها سيكون شاقاً، اذ ان العقبات والاعتراضات ومحاولات التقويض هي أمور محتومة، ولا يمكن القضاء عليها الا بنجاح مبادرة "الحزام والطريق" نفسها[٥٣]، حيث تعرف الصين خللاً كبيراً بين حجم استهلاك الطاقة الآخذ بالارتفاع، والموارد الطاقوية الداخلية المحدودة، مما جعلها ذلك تكون مرتبطة ارتباطاً تاماً بالخارج وبنسبة كبيرة لتلبية احتياجاتها الطاقوية، مع ما ينجر عن ذلك من تحديات كبيرة: اولها اوضاع المناطق التي تستورد منها الصين موارد الطاقة، وكذلك أمن الشحنات الذي يتعرض في بعض الاحيان للقرصنة[٥٤]، بعد مرور سبعة أعوام على اطلاق المبادرة الصينية، الا أنّ هناك بعض الضبابية وعدم الوضوح سواء على صعيدها النظري، أم على صعيد صياغتها التنفيذية، إذ لا يوجد إلى الان خارطة رسمية توضح الدول التي سيمر عبرها "الحزام والطريق"، إذ ما علمنا انّ الصين سمحت لجميع الدول التي ترغب في الانضمام والمشاركة في المبادرة، في الوقت الذي تراه مناسباً. فضلاً على بعض العوامل التي تحد من تقدم المبادرة، منها العقبات الآتية:

-**الفساد وعدم الشفافية:** تعد آفة الفساد من أكثر العوائق التي تحد من تقدم وتطور المبادرة، إذ انّ القروض التي تمنحها الصين تختلف عن تلك التي تقدمها المؤسسات الغربية، من حيث الفائدة والشروط، فالقروض الصينية لا تشترط مكافحة الفساد في البلدان المقترضة، الا انها تضع فائدة أعلى بنحو(٠,٥%) عن تلك التي تقدمها المؤسسات الغربية، إذ ما علمنا انّ الصين تستهدف عائد(٣٠%) على المشروعات التي تنفذها ضمن مبادرة "الحزام والطريق"[٥٥].

-**فخ الديون:** يرى العديد من المختصين والباحثين أن مبادرة "الحزام والطريق" مجرد "فخ ديون"، لاسيّما للدول الفقيرة، ففي الوقت الذي تؤكد فيه الصين على أنها مجرد مشاريع تخدم البيئة وقابلة للاستمرار، الا ان العديد من منتقدي المبادرة الصينية يتهمون الصين بانها تعمل على تعزيز نفوذ ومواقع الشركات الصينية. فضلاً على تخوف البعض من الهيمنة الاقتصادية التي تتضمنها المبادرة وما يترتب عليها من سلب سيادة على البلد[٥٦]. لذلك في حال لم تنجح مبادرة "الحزام والطريق" بتحقيق اهدافها فستبقى الصين رهينة الاوضاع الخارجية في تلبية احتياجاتها من موارد الطاقة.

الخاتمة

لا شك في أن بروز الصين كلاعب دولي فاعل وتبنيها لمسار التنمية السلمية قد ترافق مع اتساع واضح في مصالحها الاستراتيجية على مستوى العالم. وقد اختارت الصين توظيف أدوات "القوة الناعمة" لتعزيز حضورها وتأثيرها في الساحة الدولية، وتُعد "مبادرة الحزام والطريق" من أبرز تجليات هذا التوجه. ومن حيث الجوهر الاقتصادي، تحمل هذه المبادرة أوجه شبه واضحة

مع "خطة مارشال" التي أطلقتها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة إعمار أوروبا الغربية وتنشيط الاقتصاد الغربي، وتعزيز نفوذ الشركات الأمريكية، وتُعطي الصين في إطار هذه المبادرة أولوية قصوى لتطوير البنية التحتية، عبر مدّ شبكات النقل، كالطرق والسكك الحديدية، وإنشاء الموانئ والجسور في الدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة. ويأتي قطاع الطاقة في قلب هذه الجهود، نظرًا لدوره الحاسم في دعم التنمية الاقتصادية؛ فالصين، كغيرها من القوى الكبرى، تواجه تحديات متزايدة لتلبية الطلب المحلي المتنامي على الطاقة، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل المنظور.

تساوقاً مع ذلك تبنّت الصين دبلوماسية نشطة ومشروعات استراتيجية تسعى من خلالها إلى تحقيق انسجام بين أولوياتها الوطنية والمصالح الدولية، وهو ما يتجلى في سياساتها مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وتؤكد هذه الممارسات صحة الفرضية القائلة إن أمن الطاقة قد تحوّل إلى مكوّن جوهري في المفهوم الصيني للأمن القومي خلال القرن الحادي والعشرين، ونظرًا لهذه الأهمية، حاز قطاع الطاقة على مكانة مركزية ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، التي تدفع القوى الكبرى إلى مراجعة مواقفها وإعادة ترتيب أولوياتها. فالمبادرة الصينية لم تعد تُفهم فقط باعتبارها مشروعًا اقتصاديًا، بل غدت منصة متعددة الأبعاد للتفاعل الحضاري، وتبادل المنافع، والتكامل الإقليمي والدولي. كما أنها تمثل موجة جديدة من الانفتاح والإصلاحات التي تهدف إلى ربط مختلف الأقاليم الصينية بالنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي تعزيز التداخل بين الداخل الصيني والخارج الدولي، ومن هذا المنطلق، فإن "مبادرة الحزام والطريق" تُعد خيارًا استراتيجيًا طويل الأمد بالنسبة للصين، يصعب التخلي عنه حتى في حال مواجهة عقبات أو تحديات في التنفيذ. وإن تعذّر تطبيقها بشمولها الحالي، فقد تلجأ بكين إلى إعادة هيكلتها إلى مشروعات جزئية تُدار بصورة متوازية، ووفق معطيات الواقع السياسي والاقتصادي.

ويخلص الباحث إلى أن السيناريو الأرجح على المدى المتوسط والبعيد هو استمرار المبادرة بأسلوب مرن وتدريجي يراعي تطورات البيئة الدولية، ومن اهم النتائج التي توصلنا لها هي:

١-أن أمن الطاقة يمثل أحد المرتكزات الأساسية في الاستراتيجية الصينية الشاملة، وليس مجرد ملف اقتصادي، بل عنصر حاسم في رسم سياساتها الخارجية والدفاعية.

٢-أن التحولات العالمية في النظام الدولي، ولا سيما تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، دفعت الصين إلى إعادة صياغة مقاربتها لأمن الطاقة باتجاه التنويع الجغرافي وتقليل الاعتماد على المسارات التقليدية.

٣-أثبت البحث أن مبادرة الحزام والطريق شكّلت أداة استراتيجية محورية لتعزيز أمن الطاقة الصيني عبر ربط المصالح الطاقوية بالبنى التحتية والنفوذ الجيواقتصادي.

٤-أن الممرات البحرية تمثل نقطة ضعف مركزية في أمن الطاقة الصيني، ما يفسر تنامي الاهتمام الصيني بالقوة البحرية وبناء الشراكات الأمنية خارج الإطار الإقليمي المباشر.

٥-خلص البحث إلى أن السياسة الصينية في مجال الطاقة تجمع بين الواقعية الاستراتيجية والبراغماتية الاقتصادية، من خلال المزج بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة ضمن رؤية طويلة الأمد.

٦-أن مستقبل أمن الطاقة الصيني سيكون عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية، خصوصًا في ظل الانتقال نحو تعددية قطبية وتزايد تسييس ملفات الطاقة عالميًا.

اهم التوصيات او المقترحات التي يقدمها البحث لصانع الاستراتيجية الصيني:-

١-من الضروري تعزيز تنويع مصادر الطاقة إذ تعتمد الصين حاليًا على الفحم بنسبة ٥٦-٦٠% في توليد الكهرباء و٦٥% من إجمالي استهلاك الطاقة. لذا من الأفضل التسريع في التحول إلى الطاقة المتجددة "الرياح والطاقة الشمسية"، والتي تمثل الآن حوالي ٢٩% من قدرة توليد الكهرباء المثبتة في الصين.

٢-يجب تحسين كفاءة استخدام الطاقة حيث تشير الأبحاث إلى أن تقنيات الفحم النظيف يمكن أن تقلل انبعاثات الكربون بنسبة ٢٥-٣٠% دون التأثير على الإنتاج؛ لذا يجب زيادة الاستثمار في أبحاث وتطوير تقنيات الفحم النظيف وتحسين كفاءة المحطات.

٣-العمل على تعزيز أمن واردات الطاقة فالصين تعتمد على واردات النفط بنسبة ٧٢% والغاز بنسبة ٤٠%، وعليه فان بناء احتياطات إستراتيجية طويلة الأمد وزيادة التعاون مع دول آسيا الوسطى لتعزيز تأمين الإمدادات هو هدف حيوي مهم.

٤-يجب الاستمرار بتطوير الشبكات الذكية حيث يُظهر تحليل البنية التحتية أن تحسين الشبكات الذكية يمكن أن يخفض الفاقد بنسبة تصل إلى ٢٠% لذا على الصين تسريع نشر الشبكات الذكية وربطها بمصادر الطاقة المتجددة لتعزيز الكفاءة.

٥- أهمية الاستثمار في الطاقة النووية لا سيما وان الصين تملك حاليًا ٥٦ مفاعلاً نوويًا عاملة وتخطط لمضاعفة العدد بحلول عام ٢٠٣٥ لتغطية حوالي ١٠% من استهلاك الكهرباء، وبناءً عليه يجب الاستمرار في توسيع مشاريع الطاقة النووية لضمان استقرار الإمدادات.

٦- كما يؤكد البحث على أهمية التعاون الإقليمي والدولي بغية تعزيز الشراكات مع دول "الحزام والطريق" لتأمين إمدادات الطاقة وضمان استثمارات مشتركة في المشاريع الاستراتيجية.

٧-كما نؤكد ضرورة مواجهة التغير المناخي كجزء من الإستراتيجية الت يجب على الصين الالتزام بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠، كونها تمثل ٢٧% من الانبعاثات العالمية. فمن المهم ان تنفذ الصين خطط لخفض الانبعاثات في القطاعات كثيفة الكربون مثل الصناعة والنقل.

٨-لضمان أمن الطاقة في المستقبل، يجب على الصين تبني استراتيجية شاملة تجمع بين تنويع المصادر، زيادة الكفاءة، تحسين التكنولوجيا، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. تنفيذ هذه التوصيات سيساعد في مواجهة التحديات المستقبلية وضمان استدامة الموارد.

الهوامش

(١) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، ط١، (الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٥)، ص ٤٠.

(٢) كاظم هاشم نعمة، نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، ط١،(الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص ص٢٥٢-٢٥٣.

(٣)عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق وجنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)،٢٠١٢-٢٠١٤، ص ١٠٨.

(٤) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، "امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية"، مجلة أبحاث العلوم السياسية ،العدد٤١-٤٢، (بغداد: الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية،٢٠١٩)، ص ص٥٨٩-٥٩٠.

(٥) خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية، ط١ (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٤)، ص ص١٢٥-١٢٦.

(٦) ابراهيم حردان مطر، السياسة الخارجية الصينية قراءات ما بعد الاصلاح، ط١، (بغداد: دار رائد للنشر والطباعة، ٢٠١٨)، ص٤٩.

(٧) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(٨) امنة ميعوات، اسس واستراتيجيات الامن النفطي الصيني في منطقة الشرق الاوسط، (الجزائر: لمركز الديمقراطي العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ٢٠١٦)، ص٥

(٩)عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٨

(١٠) خديجة عرفة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

(١١) حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة١، ٢٠١٨)، ص ١٠٢.

(12) Opwc Organization, World Proven Natural Gas Reserves By Country, Table 9.1, Suction9-Natural Gas Data.

[١٣]كاظم هاشم نعمة، نظرية H الهيمنة الأمريكية على اليابسة من يسيطر على اليابسة يتحكم بالعالم، ط١، (الأردن: امنة للنشر والتوزيع،٢٠٢٠)، ص٢٥٦.

[١٤]عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

[١٥] كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الأمن، ط١، (الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٢٦٣.

[١٦] سليم كاطع علي، أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧)، ص٤.

[١٧] عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره،ص١٢٠-١٢١.

[١٨] سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص٤

[١٩] يوشنغ جاو، رفع مستويات الانتاج المحلي وتعزيز كفاءة الطاقة، في (الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة)، ط١، الامارات- أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ص٣٠٠-٣٠١.

[٢٠]عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص٥٦-٥٩.

[٢١] كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨.

[٢٢] عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، مصدر سبق ذكره، ص١٥١-١٥٣.

[٢٣] طيب جميلة، "أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد١٨، العدد١،(الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،٢٠١٩)، ص٥٢٩-٥٣٠.

[٢٤]المصدر نفسه، ص٥٣٠.

[٢٥]يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الاسيوية في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، (الأردن: دار اكاديميون للنشر، ٢٠١٥)، ص١٧٥.

[٢٦] كارل بيلني وجيرارد ريد، لعبة الطاقة الكبرى كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم، ، ترجمة: اسماء عليوه، ط١، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،٢٠١٤)، ص٢٢٠.

[٢٧]امنة ميعوات، مصدر سبق ذكره ،ص١٤.

[٢٨]عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

[٢٩]كاظم هاشم نعمة، نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، ط١، (الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص٤٢٥-٤٢٧.

[٣٠] المصدر نفسه، ص٤٢٧-٤٢٨.

[٣١]مجلس الدولة، التطلعات والاعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، ط١، (يكين: دار النشر باللغات الاجنبية، ٢٠١٥)، ص٩.

(32)Chen, Y., & Li, X. (Eds.), **The Belt and Road Initiative and Global Energy Governance, Routledge**, 2020, pp25-30, and see: Zhao, H., & Liu, Y **, China's Outward FDI in Energy under the Belt and Road Initiative : Patterns, Drivers, and Geopolitical Implications, Energy Policy**, 159, 2021, pp 6-13.

(٣٣)اندرو سكوبيل، وعليرظا نادر، الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، ٢٠١٦، ص٧-٨. متاح على الرابط:

www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports

(٣٤) كسيو مينغ كيان، طريق الحرير الجديد والعلاقات الصينية العربية في مجال الطاقة، العلاقات العربية–الصينية، ط١، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص١٧١.

(٣٥)زهاو جين، واقع وآفاق التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، ترجمة: حسانين فهمي حسين، ط ١، (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر،٢٠١٩)،ص ٢١٩

(٣٦) آسيا قبلي، مكانة الشرق الاوسط في مبادرة الحزام والطريق الصينية: دراسة مقارنة بين المبادرة والمشروع الروسي والامريكي في المنطقة، في كتاب الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، ط١، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،٢٠١٩)، ص١٣١.

(٣٧) زياد يوسف حمد، "التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل : العدد٧، (المانيا– برلين: المركز–الديمقراطي–العربي، ٢٠٢٠)، ص ١٣–١٥.

(٣٨)حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي–الصيني على الطاقة في أفريقيا، ط١، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،٢٠٢٠)، ص١٠٩.

(٣٩)لمياء مخلوفي، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، مجلة مدارات سياسية، العددان٢٥٨٨–١٨٢٥، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،٢٠١٧)، ص١٩١. كذلك انظر:– عبد علي كاظم المعموري، القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال، ط١، (بيروت: دار روافد،٢٠٢٠)، ص١٢٧.

()٤٠زرقين احمد، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة استراتيجية"، مجلة قضايا أسيوية، العدد٣،(المانيا: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠)، ص٧٧.

(١) لمياء مخلوفي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٤٢) صلاح علي، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، تقرير المستقبل العدد (٢٦)، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ابو ظبي، ٢٠١٨، ص٤ .

(٤٣)فيليب غالكين واخرون، الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحزام والطريق، (السعودية: مركز عبد الملك للدراسات والبحوث البترولية،٢٠١٩)، ص٢٤–٢٥.

(44) Thomas S. Eder and Jacob mardell, Powering the Belt and Road China supports its energy companies' global expansion and prepares the ground for potential new supply chains, 27/1/2019.merics.org/en/analysis/powering-belt-and-road

(٤٥) فيليب غالكين، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(46) Naser Al-Tamimi, Will Oil Become the Achilles Heel of China's BRI, Italian Institute For Internationl political studies, 29/1/2020 https://www.ispionline.it/en/publication/will-oil-become-achilles-heel-chinas-bri-24949

(47) Naser Al-Tamimi, op. cit.

(٤٨) كاظم هاشم نعمة، نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٧.

(٤٩) مجموعة مؤلفين، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

(٥٠) سرى موفق، الدور الجيواستراتيجي للصين في الترتيبات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين(مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً)، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠)، ص١٩٢.

(٥١) جلة سماعين، من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي، ترجمة: حسين العسكري، (الجزائر: المستقبل العربي، تقرير خاص، مؤسسة إكزكتف انتجلنس ريفيو، ٢٠١٦)، ص١٧٤.

(٥٢) رزقين احمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(٥٣) وانغ ييواي، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٥٤) عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧.

(٥٥) سرى موفق، مصدر سبق ذكره، ١٨٧-١٨٨.

(٥٦) استشراف مستقبل "الحزام والطريق" الصينية بعد قمتها الثانية.. فرص وتحديات، (الشارع السياسي رؤية للتخطيط والدراسات الاستراتيجيات، ٣٠/ابريل/٢٠١٩)، متاح على الرابط:

https://politicalstreet.org/2019/04/30

المصادر والمراجع

المصادر العربية :

اولاً/ الكتب العربية والمترجمة :-

١-ابراهيم حردان مطر، **السياسة الخارجية الصينية قراءات ما بعد الاصلاح**، ط ١، (بغداد: دار رائد للنشر والطباعة، ٢٠١٨).

٢-آسيا قبلي، **مكانة الشرق الاوسط في مبادرة الحزام والطريق الصينية: دراسة مقارنة بين المبادرة والمشروع الروسي والامريكي في المنطقة**، في كتاب الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، ط١، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،٢٠١٩).

٣-امنة ميعوات، **اسس واستراتيجيات الامن النفطي الصيني في منطقة الشرق الاوسط**، (الجزائر: المركز الديمقراطي العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ٢٠١٦).

٤-جلة سماعين، **من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي**، ترجمة: حسين العسكري، (الجزائر: المستقبل العربي، تقرير خاص، مؤسسة إكزكتف انتجلنس ريفيو،٢٠١٦).

٥-حسان صادق حاجم، **التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في أفريقيا**، ط١، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،٢٠٢٠).

٦-خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية**، ط١، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٤).

٧-زهاو جين، و**اقع وآفاق التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا**، ترجمة: حسانين فهمي حسين، ط ١، (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، ٢٠١٩).

٨-سليم كاطع علي، **أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني**، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧).

٩-عبد القادر دندن، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية**، ط١، (الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي،٢٠١٥).

١٠-عبد علي كاظم المعموري، **القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال**، ط١، (بيروت: دار روافد، ٢٠٢٠).

١١-فيليب غالكين واخرون، **الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحزام والطريق**، (السعودية: مركز عبد الملك للدراسات والبحوث البترولية،٢٠١٩).

١٢-كارل بيلني وجيرارد ريد، **لعبة الطاقة الكبرى كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم**، ترجمة: اسماء عليوه، ، ط١،(القاهرة: مجموعة النيل العربية،٢٠١٤).

١٣-كاظم هاشم نعمة، **الخليج العربي ومعضلة الأمن**، ط١، (الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع،٢٠١٩).

١٤-ـــــــــــــ، **نظرية H الهيمنة الأمريكية على اليابسة من يسيطر على اليابسة يتحكم بالعالم**، ط١، الأردن: امنة للنشر والتوزيع،٢٠٢٠).

١٥-ـــــــــــــ، **نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية**، ط١، (الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

١٦- كسيو مينغ كيان، **طريق الحرير الجديد والعلاقات الصينية العربية في مجال الطاقة، العلاقات العربية – الصينية**، ط١، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧).

١٧-فيليب غالكين واخرون، **الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحزام والطريق**، (السعودية: مركز عبد الملك للدراسات والبحوث البترولية،٢٠١٩).

١٨-مجلس الدولة، **التطلعات والاعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين**، ط١، (بكين: دار النشر باللغات الاجنبية، بكين، ٢٠١٥).

١٩-يوشنغ جاو، **رفع مستويات الانتاج المحلي وتعزيز كفاءة الطاقة**، في (الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة) ط١، (الامارات-أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

٢٠-يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الاسيوية في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية**، (الأردن: دار اكاديميون للنشر، ٢٠١٥).

ثانياً / الدوريات البحوث والدراسات:-

١-باهر مردان، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الواحد والعشرين"، **مجلة دراسات دولية**، العدد٦٧، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١٦).

٢-زرقين احمد، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة استراتيجية"، **مجلة قضايا أسيوية**، العدد٣، (المانى: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠).

٣-زياد يوسف حمد، "التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة"، **مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل** : العدد٧، (المانيا- برلين: المركز-الديمقراطي-العربي،٢٠٢٠).

٤-صلاح علي، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي"، **تقرير المستقبل**، العدد٢٦، (ابوظبي: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ٢٠١٨).

٥-طيب جميلة، "أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة"، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية**، مجلد١٨، العدد١، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،٢٠١٩).

٦-علاء عبد الوهاب عبد العزيز، "امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية"، **مجلة أبحاث العلوم السياسية** ،العدد٤١-٤٢، (العراق: الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩).

٧- لمياء مخلوفي، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية**، العددان ١٨٢٥-٢٥٨٨، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،٢٠١٧).

ثالثاً/ الاطاريح والرسائل الجامعية :-

١-حسين قوادرة، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، اطروحة دكتوراه، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة١-، ٢٠١٨).

٢-سرى موفق، **الدور الجيوستراتيجي للصين في الترتيبات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين (مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً)**، اطروحة دكتوراه، (العراق: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠).

٣-عبد القادر دندن، **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق وجنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة باتنة الجزائر :كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٢-٢٠١٤).

رابعاً / شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):-

١-اندرو سكوبيل، وعليرظا نادر، **الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر**، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، ٢٠١٦)، ص٧-٨. متاح على الرابط : www.rand.org/content/dam/rand/pubs/

٢- **استشراف مستقبل "الحزام والطريق" الصينية بعد قمتها الثانية.. فرص وتحديات**، الشارع السياسي رؤية للتخطيط والدراسات الاستراتيجيات، ٣٠/ابريل/٢٠١٩، متاح على الرابط:

https://politicalstreet.org/2019/04/30

المصادر الاجنبية:

1-Opwc Organization, World Proven Natural Gas Reserves By Country, Table 9.1, Suction9-Natural Gas Data.

2-Thomas S. Eder and Jacob mardell, Powering the Belt and Road China supports its energy companies' global expansion and prepares the ground for potential new supply chains, 7/1/2019.merics.org/en/analysis/powering-belt-and-road

3-Naser Al-Tamimi, Will Oil Become the Achilles Heel of China's BRI, Italian Institute For Internationl political studies, 29/1/2020 https:// www . ispionline.it /en /publication / will-oil-become-achilles-heel-chinas-bri-24949
4-Chen, Y., & Li, X. (Eds.),The Belt and Road Initiative and Global Energy Governance, Routledge, 2020.
5- Zhao, H., & Liu, Y, China's Outward FDI in Energy under the Belt and Road Initiative : Patterns, Drivers, and Geopolitical Implications, Energy Policy, 159, 2021.

Sources and References

Arabic Sources:

First/ Arabic and Translated Books:

1- Ibrahim Hardan Matar, Chinese Foreign Policy: Post-Reform Readings, 1st ed. (Baghdad: Raed Publishing and Printing House, 2018).
2- Asia Qabli, The Middle East's Place in China's Belt and Road Initiative: A Comparative Study Between the Initiative and the Russian and American Projects in the Region, in The Second Cold War: Changing Geography and Multiple Actors, 1st ed. (Germany: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2019).
3- Amina Miwat, Foundations and Strategies of Chinese Oil Security in the Middle East Region (Algeria: Arab Democratic Center, Faculty of Political Science, University of Constantine, 2016).
4- Jalla Smaïn, From the New Silk Road to the Global Land Bridge, translated by Hussein Al-Askari (Algeria: Al-Mustaqbal Al-Arabi, Special Report, Executive Intelligence Review Foundation, 2016). 5. Hassan Sadiq Hajim, The US-China Energy Competition in Africa, 1st ed., Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, 2020.
6. Khadija Arafa Muhammad, Energy Security and its Strategic Implications, 1st ed., Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences, 2014.
7. Zhao Jin, The Reality and Prospects of Sino-Arab Cooperation and the Establishment of the Ningxia Open Inland Economic Pilot Zone, translated by Hassanin Fahmy Hussein, 1st ed., Riyadh: King Saud University Press, 2019.
8. Salim Katea Ali, Energy Security in Chinese Strategic Perception, Germany: Arab Democratic Center, 2017.
9. Abdul Qader Dandan, The Chinese Rise and the Energy Challenge: Regional Dimensions and Repercussions, 1st ed., Jordan: Academic Book Center, 2015.
10. Abdul Ali Kadhim Al-Maamouri, The Chinese Century: Hegemony Without Occupation, 1st ed., Beirut: Rawafed Publishing House, 2020. 11- Philip Galkin et al., Chinese Investments in Energy from the Perspective of the Belt and Road Initiative (Saudi Arabia: King Abdullah Petroleum Studies and Research Center, 2019).
12- Carl Pilney and Gerard Reed, The Great Energy Game: How Asia's Growing Power Will Change the World, translated by Asmaa Aliwa, 1st ed. (Cairo: Nile Arab Group, 2014).
13- Kazem Hashem Naama, The Arabian Gulf and the Security Dilemma, 1st ed. (Jordan: Amna Publishing and Distribution House, 2019).
14- The H Theory: American Hegemony on Land – He Who Controls the Land Controls the World, 1st ed. (Jordan: Amna Publishing and Distribution House, 2020).

15- A Critique of the Chinese Strategy Towards Arab States, 1st ed. (Jordan: Amna Publishing and Distribution House, 2018). 16. Xu Mingqian, The New Silk Road and Sino-Arab Energy Relations, Arab-Chinese Relations, 1st ed. (Lebanon: Center for Arab Unity Studies, 2017).
17. Philip Galkin et al., Chinese Investments in Energy from the Perspective of the Belt and Road Initiative (Saudi Arabia: King Abdullah Petroleum Studies and Research Center, 2019).
18. State Council, Aspirations and Actions for Jointly Building the Silk Road Economic Belt and the 21st Century Maritime Silk Road, 1st ed. (Beijing: Foreign Languages Press, Beijing, 2015).
19. Yusheng Zhao, Raising Domestic Production Levels and Enhancing Energy Efficiency, in China, India, and the United States: Competing for Energy Resources, 1st ed. (UAE-Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008).
20- Younis Mu'ayyad Younis, The Roles of Asian Powers in the Strategic Balance in Asia After the Cold War and Its Future Prospects (Jordan: Academic Publishing House, 2015).

Second: Periodicals, Research, and Studies:

1- Baher Mardan, "China's Belt and Road Strategy for the 21st Century," International Studies Journal, Issue 67 (Baghdad: Center for Strategic and International Studies, 2016).
2- Zarqeen Ahmed, "China's Belt and Road Initiative: A Strategic Reading," Asian Issues Journal, Issue 3 (Germany: Arab Democratic Center, 2020).

3- Ziad Yousef Hamad, "China's Orientation Towards the Horn of Africa After the Cold War," African and Nile Basin Studies Journal, Issue 7 (Germany-Berlin: Arab Democratic Center, 2020).

4- Salah Ali, "The Belt and Road Project: How China Connects Its Economy to the Outside World," Future Report, Issue 26 (Abu Dhabi: Future Center for Advanced Studies and Research, 2018). 5- Tayeb Jamila, "Energy Security in Chinese Policy: Between Fossil and Renewable Energies," Al-Haqiqa Journal for Social and Human Sciences, Volume 18, Issue 1 (Algeria: Faculty of Law and Political Science, Djillali Bounaama University, Khemis Miliana, 2019).

6- Alaa Abdel Wahab Abdel Aziz, "Energy Security in Chinese Foreign Policy," Journal of Political Science Research, Issues 41-42 (Iraq: Al-Mustansiriya University, College of Political Science, 2019).

7- Lamia Makhloufi, "China's New Belt and Road Strategy and Africa," Madarat Siyasiya Journal, Issues 1825-2588 (Algeria: Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers, 2017).

Thirdly/ Theses and Dissertations:

1- Hussein Qawadra, The Impact of Energy Resources on China's Role in Post-Cold War Africa, PhD dissertation (Algeria: Faculty of Law and Political Science, University of Hadj Lakhdar - Batna 1, 2018).

2- Sara Muwafaq, China's Geostrategic Role in 21st Century Economic Arrangements (The Belt and Road Initiative as a Model), PhD dissertation (Iraq: College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2020).

3- Abdelkader Dandan, China's Energy Security Strategy and its Impact on Stability in its Regional Environment: Central Asia, South Asia, East and Southeast Asia, unpublished PhD dissertation (Algeria: University of Batna, Algeria: Faculty of Law and Political Science, 2012-2014).